كِتَاب (الفَرْق)
المنسوبُ إلى أَبي عُبَيدَةَ وأَبي حَاتِمٍ السِّجِستَانيِّ
دِرَاسَةٌ في تَحقِيقِ النِّسبَةِ

أ.د. عليّ مُحسن بادي (*)

الملخص

شَـهِدَ العصرُ الحديـثُ نهضةً كُبرَى في مَجالِ تَحقيقِ المَخْطُوطـاتِ العَرَبيّةِ، تَمَخَّضَتْ عَن إحيَـاءِ كَثِيرٍ مِن كُنُوزِ تُراثنا العِلميّ، وشَـمِلَتْ جُهُودُ المُحَقّقينَ مِنَ العَـرَبِ وغَيرِهِمْ مَا وَصَلَ إلينَا مِن مَخْطُوطاتٍ تامَّةٍ مَعرُوفَةٍ صَحِيحَةِ النِّسبَةِ إلى مُؤَلّفيهَا، كما شَمِلَت العنايةُ جَمْهَرَةً مِـنَ المَخْطُوطاتِ ذات القيمة العِلميّة والتاريخية العالية التـي أصابتها أَوهام النَّقلِ وأغلاطُ النَّسْخِ بِحَيثُ صَارَتْ مَجْهُولَة المُؤَلّف. وتَفَاوَتَتْ نتائجُ جُهُودِ المُحَقّقين في تَأصيلِ المَخْطُوطاتِ المَجْهُولَة وتوثيقِ نسـبتها إلى مُؤَلّفيها ما بينَ التَّوفيقِ والتَّقصِيرِ بحسبِ استحضارِ المقوِّماتِ المَوضُوعيّة التي تُمَهِّدُ السَّبيلَ إلى بُلوغ الغايةِ المقصودَةِ.

(*) جامعة سومر/ كليَّة التَّربية الأَساسيَّة.

وقد عَرضنا في هذا البَحثِ تَجربةً تكادُ تَكُونُ مِن أَهَمِّ تَجَارِبِ المُحَقّقين في الاستدلال على عُنوانِ المَخْطُوطةِ المَجْهُولَة وتَوثِيقِ نِسبَتِها إلى مُؤَلّفها، هي المَخْطُوطة التي انتهى بَحثُ مَن بَحَثوا في حقيقةِ نِسبتِها إلى نَتِيجَتَين، الأُولى: أنَّها تمثِّلُ كِتَاب (الفَرق) لأبي عُبَيدَةَ مَعْمَر بنِ المُثنَّى التَّيميِّ، والأُخرى: أنَّها تمثِّل كِتَاب (الفرق) لأَبي حَاتِمٍ السّجستانيِّ، وخَلُصَ البَحثُ إلى إثباتِ غلطِ النسبتين، ثمَّ مُحاولة الاستدلالِ إلى النِّسبَةِ الأَصيلةِ لِمُؤَلّفِ المَخْطُوطةِ المَجْهُولَة.

الكلماتُ المفتاحيَّةُ:

أَوهَامُ التَّحقِيقِ. المَخْطُوطاتُ المَجْهُولَة. كِتَاب (الفرق). تَحقِيقُ النِّسبَةِ.

المُقَدِّمَةُ

المَخْطُوط العَرَبيّ القديمُ تجسيدٌ حَيٌّ للموروث النَّاصعِ في الحَضَارَةِ العَرَبيّةِ والإسلامِيّةِ في شَتَّى ميادين العلمِ والمعرفة، وقد باتت مكتباتُ العالم المرموقة في شَرقِ الأَرضِ وغَربِها تَفخرُ بما حَوَتهُ خزائنُها من كنوزِ المَخْطُوطاتِ العَرَبيّةِ.

ومنذ أن تَنبَّهتْ المُؤَسَّساتُ العِلميّةُ العَرَبيّة والإسلامِيّة والعالميّة في العصر الحديث على القيمة العِلميّة لتراثنا المَخْطُوط ابتدأتْ حركةُ إحيائِهِ بأساليبَ يَسيرةٍ في التَّصحيحِ والتَّخريجِ والمُعارضَةِ، ثمَّ ما لَبِثتْ أنْ صارتْ مَناهجَ مُحكمَة، لها أصولٌ مَوضُوعيّة اكتسبتْ صفة الاطّرادِ والثباتِ، حتى أضحى تَحقيقُ المَخْطُوطات علمًا مستقلًا أو كاد.

ومن بين أهمِّ تِلْكَ الأصول التي أسهمت في بناء دعائم علم التحقيق وأحراها بالعناية من لدن المُحَقّقين توثيق عنوان المَخْطُوط وتحقيق نسبته الأصيلة إلى مُؤَلّفه.

وليست من غاية دراستنا إعادة الحديث في هذا الأصل المتين من أصول تحقيق المَخْطُوطات بعد أن حفلت بتقرير طرقه وأساليبه والتنظير له جمهرة من الدراسات العِلميّة الرصينة، وإنما قصدنا في دراستنا لتحقيق النسبة الأصيلة لمَخْطُوطة كِتَاب مجهول المُؤَلّف في نسخته الأصيلة يُعدُّ من بين أهم المُصَنّفات في مَوضُوعه، وهو كِتَاب (الفَرْق) الذي نُسبت مَخْطُوطته إلى أبي عُبَيدَةَ مَعْمَر بن المثنى التَّيميّ مرة، وإلى تلميذه أبي حاتم السجستاني مرة أخرى.

وتألَّفَ البحثُ من أربعة مَوضُوعاتٍ رئيسة، تتبعنا في المَوضُوع الأولِ بداياتِ ظهورِ هَذهِ المَخْطُوطة وشيوع خبرها في المَصَادِر المعنية بتاريخ التُّرَاث العَرَبيّ ودراسة المَخْطُوطات وفهرستها. وعرضنا في المَوضُوع الثاني الجهود العِلميّة التي عنيت بالبحث في حقيقة نسبتها الأولى، أي نسبتها إلى أبي عُبَيدَةَ، فأوضحنا وجوه الاستدلال على هَذهِ النسبة ومواطنِ الخَللِ والضَّعفِ فيها. وسارَ الأمرُ في المَوضُوع الثالثِ في الطريقِ نفسهِ بِقَدر تعلُّق البحث بالنسبة الأخرى، أي نسبة تأليفِ المَخْطُوطةِ المَجْهُولَةِ إلى أبي حاتمٍ السّجستانيّ، فعرَضْنا أدلَّتَها، ثم رددناها بحجج جلية واضحة. وخَلُصَ البحثُ في المَوضُوع الأخير إلى تقديم احتمال راجح في تصحيح نسبة المَخْطُوطة المَجْهُولَة المُؤَلّف وتأصيلها.

والمنهج المتَّبع في مجمل المَوضُوعات وَصفيٌّ، يقومُ على أساسِ استقراءِ الأدلَّةِ من مَصَادِرها

الأصيلة، واستعراضِ جميعِ ما تَحتَملُه من وجوهٍ، ثم استخلاص النتائجِ الأقربِ إلى الصوابِ والثبات.

مَوضُوع الكِتَاب :

معرفةُ الخلافِ في تَسـميةِ أعضاءِ الجسـمِ بينَ الإنسـانِ والحَيـوَانِ ومقارنـةُ ما يُختـصُّ به كلُّ عضـوٍ من صفـاتٍ أو وظائـفَ بـين النوعينِ هو مَوضُوعُ اتجـاهٍ بارز من اتجاهـاتِ التأليفِ عند القُدَماء اصطُلِحَ على تسـميتِهِ بـــ (كُتُب الفَرْق). وكُتب الفَـرْق في تراثِنا كثيرةٌ ضاعَ أكثرُها ووَصلَ إلينا قسـمٌ منها، وممَّا وصلَ إلينا من كُتُبِ الفَرق الكِتَابُ المقصودُ بهَذهِ الدراسةِ الخاصَّة بالبحثِ في تحقيقِ نسبتِهِ.

مَخْطُوطة الكِتَاب

اقتَصَرتْ صفحةُ العنوانِ من نُسْخَة مَخْطُوطةِ الكِتَـاب عـلى لَقَـبِ مُؤَلِّفـهِ بصيغةِ (الهـذلي) أو (الهذيلي) فقط، وجاءتْ هَذهِ النُسْـخَةُ في مجموعٍ ضمَّ كِتَابًا آخَر للمُؤَلّف نفسِهِ هُوَ (ضروبُ المَنطِق ممَّا لا يَستغني عنهُ النّاس).

وذهـب الدكتور رمضان ششـن الذي يُعدُّ من أوائلِ الذينَ نبَّهوا عـلى القيمةِ العِلميّة والتاريخيّةِ لهذيـنِ الكِتَابـين إلى أنَّ مُؤَلّفَهُما الحقيقيَّ هو أبو عُبَيـدَةَ مَعْمَر بـنُ المُثنّى التَّيميُّ البَـصريّ، وذلك في ضمـنِ حديثِهِ عمَّا وقفَ عليه مـن مَخْطُوطات نادرة في مكتبات تركيا، فقال في موضع خَاصّ بما وجده مـن كتب أبي عُبَيدَةَ النـادرة في بعض تِلْكَ المكتبات، وهي مكتبة (أسـعد أفندي): «أبو عُبَيدَةَ مَعْمَرُ بنُ المثنى المتوفى سـنة (٢١١هـ)... (ضروب المنطق مما لا يستغني عنه الناس) ينسبه الكاتب في صفحـة العنوان إلى الهذلي (؟). ومع هذا نعتقد أنه لأبي عُبَيدَةَ إتباعا لكِتَاب (الفرق) الآتي ذكره... كِتَاب (الفَرْق) [كشف الظنون ١٤٤٦] نسبناه إلى أبي عُبَيـدَةَ لتطابق أوَّله بأوَّل كِتَاب (الفَرْق) لأبي عُبَيدَةَ، ولكنَّ الكاتبَ ينسـبه للهذلي (؟) في صفحة العنوان... أوله: هذا كِتَابُ ما خالفَ فيهِ الإنسـانُ ذواتِ الأربـعِ من البَهائمِ والسِّـباعِ والطَّيرِ. يقال: فَـمُ الإنسـان، وفيه ثلاث لغـات؛ يقال: فَـمٌ، وفُمٌ، وفِمٌ...»[1].

وكان الدكتـور فـؤاد سـزكين قد سـبقَ إلى ذكرِ مَخْطُوطةِ كِتَاب (الفَرْقِ) المَجْهُولَةِ المُؤَلّفِ المَوجودةِ في (مكتبة أسـعد أفندي) نفسِـها في موضعين من المُجلَّـدِ الخَاصّ بعلمِ اللُّغَةِ من موسـوعتِهِ (تاريخ الـتُّرَاث العَرَبيّ)؛ الموضـعُ الأولُ منهُما خَاصٌّ بما أحصاهُ من مُؤَلّفاتِ أبي عُبَيدَةَ المتعلِّقة بالإنسـانِ والحَيـوَانِ، وكان من بينها كِتَـاب (الفَرْق)، ومن ضمنِ ما قالَه في شَـأنِ هـذا الكِتَـاب: «ذكرهُ ابنُ النَّديـمِ وغيره... وانظـرْ في أولِهِ: كشـف الظنون ١٤٤٦... ويُحتمـل ورودُ نُقـولٍ عنـهُ في كِتَـاب الهُذيـليِّ (انظر ص٢٥٧ بعـد)، ويوجدُ مَخْطُوطًا في أسـعدَ ٣٤٢٣، الورقة ٨أ، وكِتَاب ثابت بن أبي ثابت (ص٢٩...)، وكلاهما يُسمى (كِتَاب الفَرْق) كذلك»[2].

ولـو وُصِلَ أولُ كلام سـزكين في توثيق وجود كِتَابٍ لأبي عُبَيدَةَ عنوانُهُ (الفَرْق) بعبارة (ويوجد مَخْطُوطا...) من بقية كلام سـزكين بنحو مباشر لأوحى بأنَّه قَصدَ لنسبةِ مَخْطُوطةِ كِتَاب (الفَرْق)

(١) مختـارات من المخطوطات العربية النادرة في مكتبات تركيا ٢٢٩.

(٢) تاريخ التراث العربي مج٨ – ج١/١١٦.

المَجْهُولَـة إلى أبـي عُبَيدَةَ، ولعل مَن مـال إلى هَذهِ النسـبة وقال بها، أعني الدكتور رمضان ششـن، اسـتأنس بهذا الإيحاء بجانب الاسـتدلال بما ورد في (كشـف الظنون)؛ ولكـنَّ الدلالةَ الأصيلة لكلام سـزكين هي أنَّ كِتَابَ (الفَرْق) لأبـي عُبَيدَةَ الذي ذَكَرهُ القُدَمـاءُ في ضمنِ مُصَنّفاتِه ما زال مفقودًا، ومنه نقـول مُحتمل في الورقة (٨أ) من مَخْطُوطة (الفَرْق) المنسـوبة إلى الهذيليّ، وفي مواضعَ معينة من كِتَابِ ثابـتِ بنِ أبي ثابتٍ، وعنـوانُ الكِتَابين، كِتَاب الهذيليّ وكِتَاب ثابـت، هو عنوانُ كِتَاب أبي عُبَيدَةَ المفقودِ نفسه، أي (كِتَاب الفَرْق).

وقرَنَ سزكينُ في الموضعِ الآخر مَخْطُوطة (الفَرْق) بالمَخْطُوطـة الأخـرى المنسـوبة إلى (الهذيـلي)، بوصفهما من الكتب المَجْهُولَة المُؤَلّف، وأشـار إلى وجودهمـا في المجموع المَخْطُـوط الذي ضمَّهما في (مكتبة أسـعد أفندي) نفسه، وقال في شَأنِ نسبة الكِتَاب الأول: «ويبدو هذا الكِتَاب المجهول المُؤَلّف وكأنه سَلَفٌ لكِتَاب (إصلاح المنطق) لابن السِكّيت. ولعلَّ مُؤَلّفَه كانَ أحدَ فُصحـاءِ الأعراب»[٣]. وقال في شَـأنِ نسـبةِ الكِتَاب الآخر، أي كِتَاب (الفَرْق): «الهذيليّ: لا يُسـتدلُّ على هـذا المُؤَلّـفِ الذي كَتبَ اسمَهُ على صفحةِ العنوانِ من المَخْطُوطةِ. ويَروي في كِتَابِـهِ عن أبي عُبَيـدَةَ، والأصمَعِـيّ، وأبي زيدٍ الأنصاريّ، وقد يُسـتدلُّ من هذا أنَّه كان زميلًا في الـدرسِ ومُعاصرًا لأبي حاتمٍ وأبـي نَصر الباهليِّ، وأنَّ وفاتَـهُ كانت نحوَ سـنةِ ٢٤٠هـ. واسـمُ كِتَابِه (كِتَاب الفَرْق)»[٤].

(٣) المَصدرُ السَّابِقُ مج٨ – ج٢/ ٤٩٤.

(٤) المَصدرُ السَّابِقُ مج٨ – ج٢/ ٤٩٤ – ٤٩٥.

وإذا لم يُجازف سزكين في هذا الموضع بالاجتهادِ في تقدير نسـبة مَخْطُوط الكِتَاب الأخير إلى مُؤَلّف بعينه، فإنَّ اسـتدلالَه في تقريـبِ زمنِه بمعاصرتِهِ لأبـي حاتـم وأبي نـصر، وهما من أشـهر تلاميذِ الأصمَعِيّ ورواةِ آثارِه، ربَّما أوحى لَمَنْ قالَ بنسـبةِ الكِتَـابِ إلى أبـي حاتمٍ ثـم تحقيقِه ونـشره بهَذهِ النسـبة، أعنـي الدكتـور حاتم صالـح الضامن، كما يصلحُ استدلالُ سـزكينَ لأنْ يكونَ مُنَبِّهًا على احتمالِ وجودِ صلةٍ ما للكِتَابِ بأبي نصرٍ الباهليِّ، وسـتظهرُ وجاهَةُ هـذا التنبيهِ في آخـرِ البَحثِ في تحقيقِ نسبةِ المَخْطُوطة المَجْهُولَة.

الاستدلالُ على نسـبةِ المَخْطُوطةِ المَجْهُولَةِ إلى أبي عُبَيدَةَ

قبل بيانِ وجهِ الاستدلالِ على نسبةِ المَخْطُوطةِ المَجْهُولَةِ إلى أبي عُبَيدَةَ عند الدكتور رمضان ششن يَحسُـنُ التذكيرُ بـأنَّ طائفةً من مَصَـادِرِ ترجمةِ أبـي عُبَيدَةَ، وبعـضَ المُصَنّفـاتِ المعنيَّة بإحصاءِ المُؤَلّفـاتِ القديمةِ غير (كشـف الظنـون)، ذكرتْ كِتَـابَ (الفَـرْق) في ضمن مُصَنّفاتِـه، أي إنَّ قيامَ أبي عُبَيدَةَ بتأليفِ كِتَابٍ في الفَرْقِ حقيقةٌ ثابتة[٥].

ومما تقدَّم عرضُه قريبًا من كلام الدكتور رمضان ششـن يَظهرُ أنَّ الذي دلَّهُ على حقيقةِ نسبةِ كِتَابِ (الفَـرْق) إلى أبي عُبَيدَةَ لا إلى (الهُذليّ) بحسـبِ ما

(٥) يُنْظَـرُ: الفهرسـت ١/ ١٥١، وإنباه الـرواة ٣/ ٢٨٦، ووَفَيَـات الأعيان ٥/ ٢٣٩، والـوافي بالوَفَيَـات (ط. ريتر) ٢٦/ ١١٧، وهديَّـة العارفـين ٢/ ٤٦٧. وضُبِطَ العنوانُ في مُعْجَم الأدباءِ (ط. العلمية) ٥/ ٥١٣ ضبطَ قلمٍ بكَسرِ الفاءِ وفتحِ الراءِ لَمعنى جَمعِ فِرْقةٍ، والصوابُ فتحُ الفاءِ وسكونُ الراء.

جـاء في صفحةِ العنـوان من نسـختِه المَخْطُوطة هـو تطابقُ ما وَردَ في مقدمةِ هَذهِ النُسْـخَةِ مع ما نقلَهُ حاجي خليفة في (كشفِ الظنون) من مُقدمةِ كِتَابِ (الفَرْق) الأصيل لأبي عُبَيدَةَ، أي إنَّ الدكتور ششـن أعتقدَ بوقـوفِ حاجي خليفة على نُسْـخَةٍ صحيحةِ النسـبةِ من كِتَاب (الفَـرْق) لأبي عُبَيدَةَ، ونَقلَ شـيئًا من مقدمتها في (كشـف الظنون)، ثم ظهـر للدكتور ششـن تطابق المنقول مـن كِتَاب أبي عُبَيدَةَ في (كشـف الظنون) مع مقدمة نُسْخَة مَخْطُوطـة كِتَاب أبي عُبَيدَةَ نفسـه المنسـوبة إلى (الهذلي) بنحو جعله يطمئن إلى صحة نسـبة هَذهِ النُسْـخَة إلى أبي عُبَيدَةَ، أي إن النُسْـخَة المنسوبة إلى (الهذلي) هي نُسْـخَة أخرى من كِتَاب (الفرق) لأبـي عُبَيدَةَ غير النُسْـخَة التي وقف عليها حاجي خليقة.

وحين اسـتقامت للدكتور ششـن هَذهِ النتيجة ، صـار إلى القول بصحة نسـبة الكِتَـاب الآخر، أي كِتَاب (ضروب المنطـق)، إلى أبي عُبَيدَةَ، من قبيل تحصيـل الحاصل، لأن مُؤَلّـف الكِتَابين واحد هو (الهـذلي)، ومـا دام الناسـخ غلط في كِتَابة اسـم مُؤَلّف (الفَرْق) غلط في كِتَابة اسم مُؤَلّف (ضروب المنطق).

وثمَّة مصدر حديث آخر ورد فيه ذكر مَخْطُوطة كِتَاب (الفَرْق) المَجْهُولَة المُؤَلّف نفسـها منسـوبة إلى أبي عُبَيدَةَ نسـبة صريحة من دون بيان الدليل على هَذهِ النسبة أو مصدرها، ويغلب على الظن أن مصدرها كِتَاب الدكتور رمضان ششن نفسه، ومن ثمـة لا قيمة عِلميّة لما ورد في هذا المصدر لافتقاره إلى الأصالـة، ولكنـه تضمن إشـارة تفيـد وجود نُسْخَة مَخْطُوطة أخرى لهذا الكِتَاب بهَذهِ النسبة الصريحـة، في خزانة جامـع القرويين بفاس، ولم يتسن لنا التثبُّت من وثاقة هَذهِ الإشارة التي انفرد بها هذا المصـدر[٦]، ومن ثم يظـل كِتَاب الدكتور ششـن هو المصدر الأصيل لنسبة مَخْطُوطة كِتَاب (الفَرْق) المَجْهُولَة المُؤَلّف إلى أبي عُبَيدَةَ.

رد الاستدلال على نسبة الكِتَاب إلى أبي عُبَيدَةَ

على الرغم مما يبدو على محاولة الدكتور ششن الوجيزة في تحقيق نسبة الكِتَابين من حصافة، لم تخل الحجة التي اسـتندت إليها من ضعف، إذ لا دليـل يثبت اطلاع حاجي خليفـة على أصل كِتَاب أبـي عُبَيدَةَ، فضلا عن أن النص الذي نقله حاجي خليفـة لا يكاد يماثل بنحو تـام ما جاء في مقدمة النُسْـخَة المَخْطُوطة المنسوبة إلى (الهذلي)، والنص الذي نقله حاجي خليفة هو: «كِتَاب (الفَرْق) لأبي عُبَيـدَةَ مَعْمَر بن المثنى البـصري، وهو مختصر، أولـه: الحمد للـه حق حمده إلخ. قـال: هذا كِتَاب على ذكر مـا خالف فيه الإنسـان ذوات الأربع من السـباع والبهائم والطـير»[٧]، وصيغـة النص في نـشرة كِتَـاب (الفَرْق) لأبـي حاتـم المعتمدة على المَخْطُوطة المَجْهُولَة المُؤَلّف نفسها هي: «بسم الله الرحمن الرحيم: هذا كِتَاب ما خالف فيه الإنسـان ذوات الأربع من البهائم والسباع والطير. يقال: فم الإنسـان. وفيه ثلاث لغات: فَمٌ، وفَـمٌ، وفِمٌ...»[٨]،

(٦) يُنْظَـرُ: مُعْجَـم تاريخ الـتراث الإسـلامي في مكتبات العالم ٥/٣٧٧٣.

(٧) كشف الظنون ٢/١٤٤٦.

(٨) كتاب الفرق لأبي حاتم ٢٢٦.

والفروقات بين النصين من حيث الذكر والحذف والتقديم والتأخير واضحة.

ومما له صلة بتقويم الحجة المتقدمة، تشابه مقدمات ما وصل إلينا من كتب الفَرْق في عباراتها الأولى، فكِتَاب قطرب (ت بعد٢١٠هـ) يبدأ بقوله: «هذا كِتَاب ما خالف فيه الإنسان البهيمة من قَرْنِه إلى قدمه... قالوا في مثل الفَمِ من الإنسان: الفَمُ، والفُمُ، والفِمُ...»[٩]. ويبدأ كِتَاب الأصمَعِيّ (ت٢١٦هـ) بقوله: «ما خالف فيه الإنسان ذوات الأربع من البهائم والسباع. الفَمُ: قال الأصمَعِيّ: يقال: فَمُ الإنسان. وفيه ثلاث لغات: فَمٌ، وفُمٌ، وفِمٌ...»[١٠]. ويبدأ كِتَاب ثابت بن أبي ثابت اللُّغَويّ (ت ق٣هـ) بقوله: «هذا كِتَاب ما خالف فيه تسمية جوارح الإنسان تسمية جوارح ذوات الأربع من البهائم والسباع وغير ذلك، وما وافق عن الأصمَعِيّ وابن الأعرابي وأبي عبيد وأبي نصر وغيرهم من العلماء. باب الفم: قال الأصمَعِيّ: يُقال: هذا فَمُ الرجل وفِمُ الرجل وفُمُ الرجل...»[١١]. ويبدأ كِتَاب ابن فارس (ت٣٩٥هـ) بقوله: «هذا كِتَاب في الفَرْق بين الإنسان وغيره من الحَيوَان، في أشياء من الخَلْق والخُلُق...»[١٢].

ومن هذا العرض الموجز للعبارات الأولى التي افْتُتِحَت بها مقدمات ما وصل إلنا من كتب الفَرْق يتضح التشابه بينها بنحو لا يُعين على تمييز كِتَاب ما منها بالاعتماد على تِلْكَ العبارات وحدها، ومن الجدير بالملاحظة هنا التشابه الذي كاد يكون تاما بين مُفتتح كِتَاب الأصمَعِيّ ومُفتتح هَذهِ النُسْخَة المَخْطُوطة.

وليست مَخْطُوطة كِتَاب (الفَرْق) المَجْهُولَة المُؤَلّف بأول مَخْطُوطة تُنسب إلى أبي عُبَيدَةَ ضِلَّة من هَذهِ الطريق، أي من طريق الشبه بين عبارات مثبتة في مقدمتها وعبارات نقلها حاجي خليفة في (كشف الظنون) نفسه من بعض كتب أبي عُبَيدَةَ المفقودة؛ ونظير مَخْطُوطة (الفَرْق) المقصودة بهَذهِ الإشارة مَخْطُوطة مَجْهُولَة المُؤَلّف، نُشرت على أنها كِتَاب (الديباج) لأبي عُبَيدَةَ اعتمادا على أدلة منها نَصٌّ نقلَهُ حاجي خليفة من نُسْخَة أصيلة من هذا الكِتَاب يُشبه نَصّا في المَخْطُوطة المَجْهُولَة[١٣]، وقد أظهر البحث المفصل في حقيقة نسبة هَذهِ المَخْطُوطة أنها ليست كِتَاب (الديباج) لأبي عُبَيدَةَ،[١٤].

وهناك أدلة أخرى تعضِّدُ الدليل المتقدم الذكر في نفي صلة أبي عُبَيدَةَ بتأليف مَخْطُوطة كِتَاب (الفَرْق) المَجْهُولَة المُؤَلّف، منها ما تقدم ذكره من إشارة سزكين إلى أن المُؤَلّف المجهول نقل نصا في كِتَابه عن أبي عُبَيدَةَ، وليست بالأخير حاجة لأن ينقل عن نفسه لو كان الكِتَاب من تأليفه، وقد جاء النص في الكِتَاب المجهول المُؤَلّف بنسبة صريحة واضحة إلى أبي عُبَيدَةَ[١٥]، وكما نقله

(٩) كتاب الفرق لقطرب ٤٥.

(١٠) كتاب الفرق للأصمعي ٥٥.

(١١) كتاب الفرق لثابت ١٧.

(١٢) كتاب الفرق لابن فارس ٥١.

(١٣) يُنْظَرُ: الديباج ١٣.

(١٤) يُنْظَرُ: كتاب الديباج المنسوب إلى أبي عبيدة دراسة في تحقيق النسبة ٥٨١ – ٦٠٣.

(١٥) يُنْظَرُ: كتاب الفرق لأبي حاتم ٢٣٥.

المُؤَلّف عن أبي عُبَيدَةَ نقله ثابت في كِتَابه بوساطة سماع مباشر من الأثرم عن أبي عُبَيدَةَ بصيغة أوفى وأتم[١٦].

ومنها اشتمال ما وصل إلينا من كتب الفرق المتأخرة في الزمن عن أبي عُبَيدَةَ على نقول وآراء منسوبة إليه ولم ترد في المَخْطُوطة المَجْهُولَة[١٧]، فلو كان الكِتَاب المجهول لأبي عُبَيدَةَ لما أخَلَّ بتلك النصوص والآراء.

ولو جاز ردُّ هذا الاستدلال باحتمال رجوع المصدر الذي نقل هَذهِ النصوص إلى كِتَاب آخر من كتب أبي عُبَيدَةَ غير (الفَرْق) فالردُّ ضعيف في نفسه، لأن تِلْكَ النصوص من صميم مَوضُوع كتب (الفَرْق)، وكِتَاب أبي عُبَيدَةَ الأصيل في (الفَرْق) أولى بها من بقية مُصَنّفاته، وعلى الرغم من ذلك هناك دليل آخر يعضد هذا الاستدلال، ويقطع بأن المَخْطُوطة المَجْهُولَة ليست لأبي عُبَيدَةَ، والدليل المقصود هو ورود النقل عن كِتَاب (الفَرْق) الأصيل لأبي عُبَيدَةَ عند ابن السيد البطليوسي، إذ نقل الأخير نصا من كِتَاب أبي عُبَيدَةَ وأخلت به مَخْطُوطة الكِتَاب المجهول،[١٨].

الاستدلال على نسبة الكِتَاب إلى أبي حاتم السجستاني

تهيَّأ للكِتَاب الذي نُسِبَ إلى (الهذلي) في أصله المَخْطُوط، وإلى أبي عُبَيدَةَ في بحث موجز لم يستند إلى حجة ناهضة، مُحَقّق ذو باع طويل في تحقيق التُّرَاث هو أستاذنا الدكتور حاتم صالح الضامن، فنفض عن هذا المَخْطُوط غبار الزمن، وحاول توثيق نسبته ببحث أصيل خَلُصَ منه إلى تحقيق نسبة الكِتَاب إلى واحد من كبار علماء العَرَبيّة المتقدمين لا تقل مكانته عن مكانة أبي عُبَيدَةَ إن لم يدانيه رتبة هو أبو حاتم السجستاني (ت٢٥٥هـ)[١٩].

افتتح الأستاذ المُحَقّق مقدمة تحقيق الكِتَاب بالبحث في توثيق نسبته، فقال في أول فقرة من هذا البحث: «نُسب الكِتَاب في صفحة العنوان إلى الهذيلي (؟) وهو مجهول لم نقف عليه فيمن ألَّف في الفَرْق. ونسبه د. رمضان ششن في كِتَابه

(١٦) يُنْظَرُ: كتاب الفرق لثابت ٣١.

(١٧) يُنْظَرُ: كتاب الفرق لثابت ٣٠، ٨٣، ٨٥، ٨٧، وكتاب الفرق لابن فارس ٩١.

(١٨) يُنْظَرُ: الاقتضاب (ط. البستاني) ٣٥٠، وعنه في تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٢/ ١٤٥، وتاريخ التراث العربي مج٨ – ج١/ ١١٦، وأخلت نشرة (الاقتضاب) بتحقيق السقا وعبد المجيد بالنص، إذ لم أقف عليه في بابه من هذه النشرة.

(١٩) معرفتي بالبحث في الاستدلال على نسبة مخطوطة كتاب (الفرق) المجهولة المؤلف إلى أبي حاتم تسبق كتابة هذا البحثُ بأكثر من ثلاثة عقود من الزمن، إذ كان هذا البحث من ضمن ما عرضه الأستاذ المحقق في بعض دروس (تحقيق النصوص) على طلبة الماجستير في قسم اللغة العربية بكلية آداب جامعة بغداد، وبلغ من شدة احتفاله بالنتيجة التي انتهى إليها في تحقيق نسبة هذا الكتاب أن قام بنشره ثلاث مرات، الأولى في مجلة المجمع العلمي العراقي، وهي المقصودة بالإحالة في دراستنا، والثانية في بعض دور النشر البيروتية بعد أن ضم إلى هذا الكتاب كتابًا آخر في الفرق هو كتاب ثابت بن أبي ثابت اللغوي، والنشرة الأخيرة في ضمن مجموعة (نصوص محققة في اللغة والنحو) التي قامت بطباعتها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي العراقية، الموصل، ١٩٩٠م.

(نـوادر المَخْطُوطـات العَرَبيّـة في مكتبـات تركيا ١ / ٢٦١) إلى أبي عُبَيدَةَ مَعْمَر بن المثنى، وهو وَهْمٌ منه. وسـبب هذا الوهم أن الكِتَاب الذي بعد كِتَاب (الفَرْق) في هذا المجموع نُسـب إلى أبي عُبَيدَةَ وهو (ضروب المنطق مما لا يستغني عنه الناس)»[٢٠].

والـكلام المتقـدم فيـه لبس غـير مقصـود قَلَبَ النتيجة التي انتهى إليها الدكتور رمضان ششن؛ فقد نقلنا من قبل أكثر كلامه، وظهر أنه لم ينسب كِتَاب (الفَرْق) إلى أبي عُبَيدَةَ بالاعتماد على نسـبة كِتَـاب (ضروب المنطق) الذي يليـه إلى عُبَيدَةَ، أي إنه لم يجد الكِتَاب الأخير منسـوبا نسبة صحيحة إلى أبـي عُبَيـدَةَ لكـي يقيـس عليها نسـبة كِتَاب (الفَـرْق)، ذلك أنه صرَّح بنسـبة الكِتَابين معا إلى (الهذلي) بحسب ما ورد في صفحتي عنوانيهما من المجموع المَخْطُوط، وإنما اسـتدل على نسبة كِتَاب (الفَرْق) أولا بالدليل المذكور في كلامه، أي بالشبه بين ما نقله حاجي خليفة في (كشف الظنون) عن كِتَاب (الفَرْق) الأصيل لأبي عُبَيدَةَ والعبارات الأولى من مقدمة المَخْطُوطـة المَجْهُولَة المُؤَلّف، ثم انتقل الدكتور ششـن إلى القول بنسبة الكِتَاب الآخر، أي (ضروب المنطق)، إلى أبي عُبَيـدَةَ لاتحاد الكِتَابين في النسبة إلى الهذلي أو الهذيلي.

وعـلى الرغم ممَّـا بذله الأسـتاذُ المُحَقّق من جهدٍ عِلميّ رصينٍ في محاولة توثيق نسـبة هذا الكِتَاب إلى أبي حاتم السجسـتاني، لم تسـلم أكثر الأدلة التي اسـتند إليهـا من الضعف، بـل إن بعضَ ما اعتمـد عليه من قرائـن تنفي بنحوٍ قاطعٍ نسـبة الكِتَـاب إلى أبي حاتم، فضلًا عـن أنَّهُ فاتتهُ قرينةٌ قويـةٌ أخـرى تـؤدي إلى هَـذهِ النتيجـة، وتُعضِّد احتمال نسبة الكِتَاب إلى غير أبي حاتم.

رد الاستدلال على نسـبة الكِتَاب إلى أبي حاتم السجستاني

لكـي تتضح حقيقة نسـبة هذا الكِتَاب بنحو جلي لا بد من استعراض الحُجج التي استند إليها مُحَقّقه حين قال بنسبته إلى أبي حاتم.

وأول هَـذهِ الحجـج – بحسـب ترتيبنـا لها لا بحسـب سـياق ورودهـا في مقدمـة التحقيق، إذ وردت مشـتتة في المقدمـة – وجـود كِتَاب لأبي حاتـم في الفَرْق ذكره مـن ترجم له مـن القُدَماء في ضمـن مُؤَلّفاتـه، قـال المُحَقّق عن أبـي حاتم: «... أن له كِتَابا اسـمه (الفَـرْق). جعل ابن النديم في (الفهرسـت ٦٤)، والقفطـي في (إنبـاه الرواة ٢/ ٦٢) كِتَـاب (الفَرْق) كِتَابين مسـتقلين: الأول باسم (الفَرْق)، والثاني (الفَرْق بين الآدميين وبين كل ذي روح)»[٢١].

وأقـول: لا مـورد لاختصاص أبـي حاتم بهَذهِ الحُجَّة، فهو واحد من جمهرة علماء ألفوا في الفَرْق وذكـرت المَصَـادِر القديمة كتبهـم، وفي مقدمات كتـب الفَـرْق الأربعـة المطبوعـة، فضـلا عن هذا الكِتَاب المنسـوب إلى أبي حاتم، إحصاءات مفصَّلة بأولئـك العلمـاء مقرونة بالمَصَـادِر القديمة التي ذكـرت كتبهم في الفَـرْق، ومن أهم تِلْـكَ المَصَادِر

(٢٠) كتاب الفرق لأبي حاتم (المقدمة) ٢١٠.

(٢١) المَصدرُ السَّابِقُ ٢١١.

(الفهرست) و (إنباه الرواة)،[٢٢].

والحجة الثانية التي استند إليها المُحَقّق في إثبات نسبة هذا الكِتَاب إلى أبي حاتم أوردها في قوله: «وعند دراستي للكِتَاب لفت نظري أمر مهم هو: أن المُؤَلّف روى في الكِتَاب عن أربعة علماء فقط من شيوخه وهم: الأصمَعِيّ: ورد ذكره في خمس مواضع... أبو عُبَيدَةَ: ورد ذكره مرة واحدة... أبو زيد الأنصاري: ورد ذكره مرة واحدة... أبو مالك عمرو بن كركرة الأعرابي: ورد ذكره مرة واحدة... فمُؤَلّف الكِتَاب إذن أخذ عن هؤلاء الشيوخ. وبعد البحث والتَّتبُّعِ وَقَفتُ عند أبي حاتم السجستاني لأمور هي: أنه أخذ عن هؤلاء الأربعة جميعًا. أنَّ له كِتَابا اسمه (الفَرْق)»[٢٣].

وأقول: كما لم يختص أبو حاتم بأن لهُ كِتَابا أسمه (الفرق) فشاركه في تأليف كتب بهذا العنوان علماء آخرون، كذلك لم يختص بالرواية عن هؤلاء الأعلام فشاركه في الأخذ عنهم علماء آخرون، منهم بعض المُؤَلّفين في الفَرْق، ونظرة يسيرة في مسارد شيوخ هؤلاء في مقدمات كتبهم المطبوعة تغني عن إطالة الحَديث في هَذهِ المسألة.

والحجة الثالثة في تعضيدِ نسبة الكِتَاب المقصود بالدراسة إلى أبي حاتم استند فيها الأستاذ المُحَقّق إلى إحصاء للعلماء الذين ألفوا في الفَرْق أورده في موضع سابق من مقدمة التحقيق، ثم عاد إلى الإفادة منهُ هُنا باستبعاد بعض أولئك العلماء لكي يخلص من ذلك إلى القول بصحةِ نِسبَةِ هذا الكِتَاب إلى أَبي حاتم. وقد فصَّل الأستاذُ المُحَقّق هَذهِ الحُجَّةَ في قوله: «إذا نظرنا إلى كتب الفرق الأخرى التي سلف ذكرها أسقطنا منها كتب أبي زياد الكلابي، وقطرب، وأبي عُبَيدَةَ، وأبي زيد، والأصمَعِيّ، وثابت، وابن السكيت للأسباب الآتية:

(أ) أن أبا زياد الكلابي كان في زمن الخليفة العباسي المهدي المتوفى سنة ١٦٩هـ، وهو متقدم.

(ب) أن كتب الفَرْق لقطرب، والأصمَعِيّ، وثابت مطبوعة.

(ج) أن مُؤَلّف الكِتَاب روى عن أبي عُبَيدَةَ وأبي زيد كما سلف.

(د) هناك نصان مقتبسان من كِتَاب (الفَرْق) لابن السكيت ليسا في كِتَابنا هذا وهما:

- قال الجواليقي في (المعرب ٣٤٩): (روى ابن السكيت في كِتَاب الفَرْق لسراقة البارقي...).

- وقال الصغاني في (التكملة والذيل والصلة ٢/ ٢١):(..ذكره ابن السكيت في كِتَاب الفَرْق)»[٢٤].

وأقول: بصرف النظر عن غياب السبب في الاقتصار على إبعاد هؤلاء الأعلام أصحاب كتب الفَرْق من دائرة البحث دون سواهم من أصحاب التأليف في الفَرْق إنَّ استبعاد أبي زياد الكلابي وجيه بسبب تقدُّمه في الزمن، لأن شيوخ مُؤَلّف

(٢٢) مما يستدرك على تلك الإحصاءات مجتمعة كتاب ما زال مخطوطا هو (شرح كتاب الفرق للأصمعي) تأليف أبي القاسم عبد الواحد بن محمد الأصبهاني (ت٤٢٤هـ). يُنْظَرُ: فهرس مخطوطات النحو والصرف واللغة والعروض في جامعة الإمام محمد بن سعود ٤٠٨.

(٢٣) كتاب الفرق لأبي حاتم (المقدمة) ٢١٠ – ٢١١.

(٢٤) المَصدرُ السَّابِقُ ٢١١ – ٢١٢.

الكِتَـاب متأخرون عـن أبي زياد بنحـو قرن من الزمن.

وإن اسـتبعاد قطـرب والأصمَعِـيّ وثابت لمجرد وجود كتبهم مطبوعة قبل معارضتها بهذا الكِتَاب المنسوب إلى أبي حاتم أمر به حاجة إلى إعادة نظر، إذ قد يكون هذا الكِتَاب نُسْـخَة أخرى لبعض تِلْكَ الكتب.

وإن اسـتبعاد أبـي عُبَيدَةَ وأبي زيـد وجيهٌ؛ لأَنَّ مُؤَلّف هذا الكِتَاب يروي عنهما بِصِيَغٍ لا تسمحُ أَنْ يكون المُؤَلّف وَاحِدًا منهما.

وإن اسـتبعاد ابـن السـكيت من نسـبة الكِتَاب المقصود بالدراسـة لوجود نصين مُقتبسـين منه في بعض المَصَادِر لم يردا في هذا الكِتَاب المنسـوب إلى أبـي حاتـم اسـتدلال في غاية القوة والسـداد، وقد تهيَّـأ لنا الوقوف على ثلاثـة نصوص جديدة من كِتَاب ابن السـكيت لم يتهيَّأ للأسـتاذ المُحَقّق الوقـوف عليها، وقد أخل بها الكِتَاب المنسـوب إلى أبي حاتم[٢٥].

وآخر الحجج التي اسـتعان بها الأسـتاذ المُحَقّق عـلى القطع بنسـبة هـذا الكِتَـاب إلى أبـي حاتم وأقواها هي إيراده نصَّين مرويين عن أبي حاتم في مصدرين رأى أنهما يردان في هذا الكِتَاب، وليست الحال كذلك بحسب ما يظهر من العرض الآتي.

أحـد النصين أخذه ابن دريد في (الجمهرة) بنحو مباشر من كِتَاب (الفَـرْق) لأبي حاتم، وأبو حاتم شـيخ ابن دريـد، ومِن ثَمَّ لا حُجَّة أَقـوَى من هَذهِ الحجـة في إثبات نسـبة الكِتَاب إلى أبـي حاتم، لو ثبـت انفـراد أبـي حاتم بالمـادة التـي نقلها عنه تلميذه ابن دريد، أو ثبت تطابق ما نقله ابن دريد مع ما ورد في الكِتَاب المنسوب إلى شيخه أبي حاتم في أقـل تقدير، والحـال أنْ لا انفـراد ولا تطابق، والنَّصُّ الذي نقله الأُسـتاذُ المُحَقّق من (الجمهرة) هـو: «قال ابن دريد في (جمهـرة اللُّغَة ٣/ ١٧٩): (و وَنِمَ الذبابُ: إذا ذرق، ينم وَنَمًا و ونيما. وأنكر أبو حاتم هذا ولم يعرفه، ولا البيت الذي احتجَّ به وشرحه في كِتَاب الفَرْق، وأنشد بيتا، واستضعفه، والبيت للفرزدق:

وقد وَنِمَ الذبابُ عليه حتى

كأن وَنيمَه نقط المداد)»

وعقـب الأسـتاذ المُحَقّـق عـلى مـا نقلـه مـن (الجمهرة) بقوله: «أقول: وجاء هذا البيت في باب قضاء الحاجة من هذا الكِتَاب بلا عزو»[٢٦].

ولكـي يتضـح مقدار صدق الاحتجـاج بما نقله الأُسـتاذُ المُحَقّـق من (الجمهرة) ننقـل ما ورد في الموضـع الذي أحال عليه من هـذا الكِتَاب، أي من (بـاب قضاء الحاجة) في الكِتَاب المنسـوب إلى أبي حاتم، وتمام ما جاء فيه: «وهو الونيم من الذباب. قال الشاعر:

وقد ونم الذباب عليه حتى

كأن ونيمه نقط المداد»(٢٧)

هـذا نص مـا جاء في الكِتَاب المنسـوب إلى أبي حاتم، ومعارضته بما نقله ابن دريد من كِتَاب أبي

(٢٥) يُنْظَـرُ: العبـاب الزاخر (حرف الغـين) ٣٥، وتحفة المجد الصريح ١٣٣، ٣٥٨.

(٢٦) كتاب الفرق لأبي حاتم (المقدمة) ٢١١.

(٢٧) المَصدرُ السَّابِقُ ٢٤٢.

حاتم الأصيل تُغني عن إطالة الحديث في إثبات التباين بينهما، فملامح الخلاف ظاهرة بنحو لا تستدعي معها مَنْ يدل القارئ عليها، فابن دريد كان ينقل عن كِتَاب آخر غير هذا الكِتَاب المنسوب إلى أبي حاتم، بل لقد بلغ الخلاف حدا صار معه نقل ابن دريد حجة قوية على نفي نسبة هذا الكِتَاب إلى أبي حاتم، إذ ليس بين النصين من شبه سوى الشاهد بهيأته المجرد من شرح أبي حاتم وإنكاره فضلا عن التصريح بنسبته إلى صاحبه، ناهيك بورود الشاهد نفسه في معظم كتب الفرق لمناسبة الاستشهاد نفسها؛ جاء في كِتَاب قطرب: «وهو الوَنيم من الذباب الذي تراه على الثوب، وقال الشاعر:

وقد ونم الذباب عليه... [البيت]»[٢٨].

وما جاء في كِتَاب الأصمَعِيّ هو ما جاء في هذا الكِتَاب المنسوب إلى أبي حاتم بنصه حرفا بحرف[٢٩]. وجاء في كِتَاب ثابت: «وقال أبو عبيد: يقال وَنِمَ الذباب وذقط، قال الشاعر:

وقد ونم الذباب عليه... [البيت]»[٣٠].

والنص الآخر بحسب ما ذكر الأستاذ المُحَقّق هو: «قال مُحَمَّد بن الطيب الفاسي في (تحرير الرواية في تقرير الكفاية ٣٥٠: وقال أبو حاتم: الطلا ولد الظبية ساعة يولد، ثم غزال وهي غزالة...». وعقب الأستاذ المُحَقّق على هذا النص بقوله: «وكلام أبي حاتم في هذا الكِتَاب في باب أسماء الأولاد مع خلاف قليل»[٣١].

وبصرف النظر عن افتقار هذا النقل إلى نص صريح بأنه مأخوذ من كِتَاب (الفَرْق) لأبي حاتم، إن ما بينه وبين ما ورد في هذا الكِتَاب المنسوب إلى أبي حاتم خلاف ليس بالقليل، وما ورد في الكِتَاب الأخير هو: «والطلا: الولد من ذوات الظلف ساعة تلقيه أمه. قال زهير... ويقال لولد الضأن: الرخل والرخلة... ويقال لولد البقرة: العجل، والأنثى عجلة... ويقال لولد الظبية: الغزال، والأنثى غزالة. والجميع: الغزلان. ويقال له: الرشا، والخشف، والأنثى: خشفة»[٣٢]، فأين هذا من ذاك، فضلا عن أن مضمون ما ورد في النصين بمعظم ألفاظهما أحيانا مما لا يكاد ينفرد به أحد من أصحاب كتب (الفرق)؛ جاء في كِتَاب قطرب: «وأما الظبية فيقال لولدها حين تضعه: طلى، مقصور، فإذا اشتد فهو: رشأ، مقصور مهموز... ويقال لولد الظبية: غزال، والأنثى: غزالة حين تلده أمه»[٣٣]. وما جاء في كِتَاب الأصمَعِيّ هو ما جاء في هذا الكِتَاب المنسوب إلى أبي حاتم،[٣٤]. ونقل ثابت بن أبي ثابت في كِتَابه ما قاله الأصمَعِيّ بأكثر لفظه منسوبا إليه، أي إلى الأصمَعِيّ[٣٥].

وأما الدليل الذي نراه قاطعا في نفي نسبة هذا الكِتَاب إلى أبي حاتم فهو الدليل نفسه الذي

(٢٨) كتاب الفرق لقطرب ٧٣.

(٢٩) يُنْظَرُ: كتاب الفرق للأصمعي ٨١.

(٣٠) كتاب الفرق لثابت ٣٩.

(٣١) كتاب الفرق لأبي حاتم (المقدمة) ٢١١.

(٣٢) المَصدرُ السَّابِقُ ٢٤٩.

(٣٣) كتاب الفرق لقطرب ١١١.

(٣٤) يُنْظَرُ: كتاب الفرق للأصمعي ٩٢.

(٣٥) يُنْظَرُ: كتاب الفرق بثابت ٧٦.

استعان به الأستاذ المُحَقّق على نفي احتمال نسبة هـذا الكِتَـاب إلى بعـض العلماء الذيـن لهم كتب مفقـودة في الفرق، ولاسـيما ابن السـكيت، فكما نفـى المُحَقّق احتمـال أن يكون هـذا الكِتَاب لابن السـكيت بسـبب وجود نصين منقولين عن كِتَاب ابـن السـكيت بنحو مباشر في بعـض المَصَادِر لم يـردا في هـذا الكِتَاب الذي نسـبه المُحَقّـق إلى أبي حاتـم، كذلك ننفي صحة نسـبة هـذا الكِتَاب إلى أبي حاتم للسـبب نفسه، أي لوجود ستة نصوص وجدناهـا منقولة مـن كِتَاب أبي حاتـم الأصيل، بالنص الصريح عليـه، في بعض المَصَادِر ولم ترد في هذا الكِتَاب المنسوب إليه.

وأول هَذهِ النصوص الستة النص الذي نقله ابن دريد (ت٣٢١هـ) في (الجمهرة) مـن كِتَاب أبي حاتـم الأصيل الذي ما زال مفقودا ورأى الأسـتاذ المُحَقّق أنه يرد في هذا الكِتَاب المنسوب إلى أبي حاتم من دون التفات إلى ما بين النصين من تفاوت كبير وخلاف ظاهر لا يسـمح البتة بالقول باتحادهما، بل يقطع بأن النصين من كِتَابين مختلفين.

وقـد وجدنـا ابن سـيده (ت٤٥٨هـ) ينقل عن ابن دريد ما اقتبسـه الأخير من كِتَاب شـيخه أبي حاتم، ولكن النص مضطرب عند ابن سـيده بسبب سوء النشر أو الطباعة في غالب الظن، وعلى الرغم من ذلك تضمن كلام ابن سـيده المنقول عن ابـن دريد تصريحا واضحا بكِتَـاب (الفَرْق) لأبي حاتم[٣٦].

والنصـان الثانـي والثالث المأخـوذان من كِتَاب أبـي حاتم الأصيل المفقود بنحـو مباشر ولم يردا في هـذا الكِتَـاب المنسـوب إليه نقلهما ابن السـيد البطليوسي (ت٥٢١هـ) في قوله: «وقال أبو حاتم في كِتَـاب (الفرق): وقالوا في البعير والنعامة: بركَ بـروكًا. وفي الحافـر وفي الظلف والسـباع: ربض يربض ربوضا. وقال أبو عُبَيدَةَ: جثم البعير. وقال أبـو حاتم في كِتَاب (الفرق): ويقال جثم الإنسـان وغيره، وجثا، وأنشـد لرؤبة يصف صقرًا...»[٣٧]. ونقل أبو جعفر اللبلي (ت٦٩١ه) النَّصَّين عن ابن السيد باللفظ نفسه[٣٨].

والنصـان الرابع والخامس المنقولان من كِتَاب أبي حاتم الأصيل المفقود بنحو مباشر ولم يردا في هذا الكِتَاب المنسـوب إليه نقلهمـا اللبلي، في قوله: «وحكـى صاحب (الموعب) عن أبـي زيد أن تميمًا تقـولُ: عَضَضْتُ، بالفتح، وكذا قال ابن سـيده في (المحكم): يقال: عَضِضْتُـهُ، وعَضَضْتُهُ، تميمية... قال أبو جعفر: وفي المصدر عن صاحب (الواعي)، وعن ابـن التَّيّاني، وأبي حاتـم في (الفرق): عَضٌّ وعَضيضٌ. وزاد ابن سيده في (المحكم): وعِضاضٌ، وحكـى الجوهـري، وابن القطاع، وأبـي حاتم في (فرقـه)، وأبو زيد في (الغرائـز)، أنه يقال: عَضَّهُ، وعَضَّ به، وعَضَّ عليه»[٣٩].

والنـصُّ السـادسُ الأخيرُ المنقول مـن كِتَاب أبي حاتـم الأصيـل المفقـود بنحو مباشر ولـم يرد في

(٣٦) يُنْظَـرُ: الجمهـرة ٣/١٧٩ – ١٨٠، والمخصـص ٨/١٨٦.

(٣٧) الاقتضاب في شرح أدب الكتاب (ط. السـقا وزميله) ٢/١١٦.

(٣٨) يُنْظَرُ: تحفة المجد الصريح ١٣٤.

(٣٩) المَصدرُ السَّابِقُ ١٥٨ – ١٥٩.

هـذا الكِتَاب المنسـوب إليه نقلـهُ اللبـليُّ في قوله: «قال الشـيخ أبو جعفر: ويقـال في الماضي: رَضِعَ يَرْضَـعُ، ورَضَعَ يَرْضِعُ، بالكسر في الماضي والفتح في المسـتقبل، وبالفتـح في المـاضي والكـسر في المسـتقبل... وحكى اللغتين، يونـس في (نوادره)، وابـن دريـد في (الجمهـرة)، والمطـرز عـن ابـن الأعرابي، قال: والكسر أفصـح. وحكاها اليزيديُّ في (نوادره)، وقال عنهـا: لغة رديئة. وحكاها أبو حاتم في (فرقه)، وقال: ولم نسـمع: رَضَعَ يَرْضَعُ، بالفتح فيهما»[٤٠].

النسـبةُ الحقيقيـةُ للمَخْطُوطـةِ المَجْهُولَـة المُؤَلّف

أتاح لنا البحث في مجمل ما قيل عن مَخْطُوطة هذا الكِتَاب الاهتـداء إلى مُؤَلّفه على وجه الاحتمال الراجـح، وهو أبو نـصر أَحْمَد بن حاتـم الباهلي (ت٣٢١هـ).

وكان المدخـل إلى هـذا الاحتمال كلام الدكتور فـؤاد سـزكين عـن مَخْطُوطـة كِتَـاب (الفَـرْق) المَجْهُولَـة المُؤَلّف الذي نقلناه في أول البحثِ، أعني قولـه: «الهذيلي: لا يُسـتدل على هـذا المُؤَلّف الذي كتب اسـمه على صفحة العنوان مـن المَخْطُوطة. ويروي في كِتَابه عن أبي عُبَيدَةَ، والأصمَعِيّ، وأبي زيد الأنصاري، وقد يُستدل من هذا أنه كان زميلًا في الدَّرس ومعاصرًا لأَبي حاتم وأبي نصر الباهلي، وأن وفاتـه كانت نحو سـنة ٢٤٠هـ. واسـم كِتَابه (كِتَاب الفَرْق)». ومن ضمن ما ذكرناه في التعقيب عـلى كلام سـزكين إن اسـتدلاله في تقريـب زمن مُؤَلّف المَخْطُوطة بمعاصرته لأبي حاتم وأبي نصر ربما أوحى لمن قال بنسبة الكِتَاب إلى أبي حاتم ثم تحقيقه ونشره بهَذهِ النسبة، كما يصلح استدلال سـزكين لأن يكون مُنَبِّها عـلى احتمال وجود صلة مـا للكِتَاب بأبي نـصر الباهـلي، وإذ ثبت بالأدلة الظاهرة انتفاء نسـبة الكِتَاب إلى أبي حاتم يتبقى البحث في حقيقة نسبته إلى أبي نصر.

والصلـة بين أبي نصر الباهلي والأصمَعِيّ الباهلي في غايـة القوة والشـهرة والشـيوع، فقـد وُصِفَ بأنـه (صاحبه)[٤١]، و (غلامـه)[٤٢]، وقيل هو ابن أختـه[٤٣]، وكذلك حال الصلة العِلميّة بينهما، فقد قيـل في أبي نصر أنه (أخذ عن الأصمَعِيّ) بإطلاق دلالـة مصطلـح (الأخـذ) [٤٤] ، و(روى عنه) على نحو الرواية الشـاملة[٤٥]، وروى عنه (كتبه) على وجه العموم،[٤٦]، وروى عنه (كتب اللُّغَة والأدب)

(٤٠) المَصدرُ السَّابِقُ ٢٠٦.

(٤١) يُنْظَرُ: تاريخ مدينة السلام ٥/١٨٣، ومُعْجَم الأدباء (ط. عبـاس) ١/٢٢٦، ٢٢٧، ٦/٢٨٤٤، وإنبـاه الـرواة ١/٧١، ٤/١٨٦، والـدر الثمـين ٢٥٣، والـوافي بالوَفَيَات (ط. ريـتر) ٦/٢٩٥، وبغيـة الوعـاة ١/٣٠١، وسـلم الوصول ١/١٣٣.

(٤٢) يُنْظَـرُ: طبقـات النحويين واللغويـين ١٨٠، وإنباه الـرواة ٤/١٨٦، والبلغة للفيروزآبادي (ط. سـعد الدين) ٧٢.

(٤٣) يُنْظَـرُ: مراتـب النحويين ٨٢، ومُعْجَـم الأدباء (ط. عبـاس) ١/٢٢٦، ٦/٢٨٤٤، والوافي بالوَفَيَات (ط. ريتر) ٢/٢٩٥، وبغية الوعاة ١/٣٠١، والمزهر ٢/٤٠٨.

(٤٤) يُنْظَرُ: المزهر ٢/٤٠٨.

(٤٥) يُنْظَرُ: الفهرست ١/١٥٨، وسلم الوصول ١/١٣٣.

(٤٦) يُنْظَـرُ: مُعْجَم الأدبـاء (ط. عباس) ١/٢٢٦، والدر الثمين ٢٥٣، والوافي بالوَفَيَات (ط. ريتر) ٦/٢٩٥، وبغية الوعاة ١/٣٠١.

بتخصيص وجهة الرواية[٤٧]، ووُصِفَ بأنه (راوية الأصمَعِيّ)[٤٨]، ونُقِلَ عن أبي حاتم السجستاني أنه سمع الأصمَعِيّ يقول: (ليس يُصَدَّقُ عَلَيَّ أحدٌ إلا أبو نصر)[٤٩]، وكان أبو نصر من الطرق المشهورة لرواية مُصَنّفات الأصمَعِيّ كلها، إذ رواها ثعلب عنه[٥٠]، وروى البندنيجي بعضها عنه،[٥١].

ويكاد يكون كِتَاب (الفَرْق) الذي نُرَجِّحُ تصحيح نسبته إلى أبي نصر الباهلي نُسْخَة أخرى من كِتَاب شيخه الأصمَعِيّ المنشور. ومن الشواهد على ذلك ما يجده القارئُ مِن شَبَهٍ بينَ الكِتَابين في أول باب منهما، وهو باب الفم الذي ننقل في ما يأتي نصه من كِتَاب الأصمَعِيّ المنشور، مع مقابلته بكِتَاب أبي نصر المنشور بنسبته إلى أبي حاتم، وسنضع فروق المقابلة داخل النص بين قوسين مربعين، ونصُّ ما جاء في هذا الباب بتمامه هو: «يُقال: فَمُ الإنسان. وفيه ثلاثُ لغاتٍ: فَمٌ، وفُمٌ، وفِمٌ. قال الراجز [الشاعر]:

يفتح للضَّغْمِ فَمًا لَهِمّا
[عن سُبُكٍ كأن فيه السَّمّا
يضغمُ أطرافَ الطعام ضَغْما]

أي: واسعا [الضَّغْمُ: العَضُّ، يقال: ضغمتُ، في معنى: عَضضْتُ، يقال: ضَغَمَهُ، إذا عَضَّهُ، واللَّهِمُّ: الواسع يلتهم كل شيء يبتلعه]. وقد يجوز الفَمُ في كل شيء. قال حميد بن ثور [الشاعر]:

عجبتُ لها أَنّى يكون غناؤها
فصيحا ولم تَفْغَرْ بمنطقها فَما

فجعل للحمامة فما [فصيحا، تَفْغَرُ: يعني تفتح]. قال رؤبة:

كالحوت لا يرويه شيءٌ يَلْهَمُهْ
يُصبح ظمآنَ وفي البحر فَمُهْ

ويقال: هذا فَمُ زيدٍ، وهذا فو زيدٍ، ورأيتُ فا زيدٍ، ووضعْتُ الشيءَ في فِيِّ زيدٍ، إذا [فإذا] أضفْتَ لم تُبال أيّهما جئْتَ به، فإذا [وإذا] لم تُضف وأفردْتَ لم يكن إلا فَمٌ، نحو قولك: رأيت لك فَمًا حسنًا، ولا تقل: فا حسنًا، وهذا فِيٌّ لا فوكَ فَمًا حسنا، إلا أنه قد جاء في الشعر، وليس كل ما يجوز في الشعر يجوز في الكلام، لأن الشعر موضع اضطرار. قال العجاج:

خالَطَ مِنْ سَلمى خَياشيمَ وفا»[٥٢]

والظاهر من المقابلة بين النصين رجوع الفوارق بينهما إلى استبدال لفظ بمرادفه، وزيادة تتمة بعض الشواهد، وإهمال نسبة بعضها، وزيادة عبارات في الشرح، والتصرف بإبدال بعض حروف العطف ببعض، وهكذا الحال في سائر أبواب الكِتَابين، ومتابعة يسيرة لسياق الكلام في الكِتَابين من المقدمة حتى الخاتمة تثبت

(٤٧) يُنْظَرُ: تاريخ مدينة السلام ٥/١٨٣، وإنباه الرواة ١/٧١.

(٤٨) يُنْظَرُ: تاريخ الطبري (ط. المعارف) ٩/١٤٥، والبداية والنهاية ١٤/٣٢١.

(٤٩) طبقات النحويين واللغويين ١٨١. ويُنْظَرُ: تاريخ مدينة السلام ٥/١٨٣، ومُعْجَم الأدباء (ط. عباس) ١/٢٢٧، وإنباه الرواة ١/٧١، ٤/١٨٦، وإشارة التعيين ٢٨، والبلغة للفيروزآبادي (ط. سعد الدين) ٧٢.

(٥٠) يُنْظَرُ: مُعْجَم الأدباء (ط. عباس) ٢/٥٤٢.

(٥١) المَصدرُ السَّابِقُ ٦/٢٨٤٤.

(٥٢) كتاب الفرق للأصمعي ٥٥ – ٥٧، وكتاب الفرق لأبي حاتم ٢٢٦ – ٢٢٧.

هَذهِ الحقيقة بجلاء، وتغني عن إطالة الحديث في تطلب شواهد أخرى غير ما تقدَّم ذكره، لأن الكِتَاب برمته يصلح لِأَنْ يكون شاهدًا صريحًا لهَذهِ المسألة؛ ومن ثمة يكاد يكون الكِتَابان كِتَابا واحدًا لولا شيء من التصرف والتهذيب والزيادة في كِتَاب أبي نصر، وكأنه روى الكِتَاب عن الأصمَعِيّ على وفق المألوف في رواية التلاميذ آثار شيوخهم في ذلك العهد، شأنه في ذلك شأن سائر ما رواه من مُصَنّفات الأصمَعِيّ وما كان يقرؤه عليه من مجاميع أشعار الجاهليين والإسلامِيّين التي كان يحرص على اصطحابها حتى في أسفاره[٥٣]، ثم زاد فيه أشياء رواها من عنده، وأخرى نقلها عن بعض شيوخه الآخرين، كأبي زيد وأبي عُبَيدَةَ، إذ هما من شيوخه المشهورين،[٥٤]، وهذا التصرف اليسير بالزيادة والحذف والإبدال والشرح في مواضع بعينها من الأصل هو الذي جَوَّزَ نسبة الصيغة التي اشتملت عليها المَخْطُوطة المَجْهُولَة المُؤَلّف منه إلى أبي نصر، ولولاها لصار كِتَاب أبي نصر محض رواية أخرى لكِتَاب الأصمَعِيّ المنشور بنسبته الأصيلة.

ولعل هذا المنهج الذي اتبعه أبو نصر في تأليف (الفَرْق) القائم على أساس رواية أصل كِتَاب شيخه الأصمَعِيّ بالتصرف الذي تقدم ذكر بعض وجوهه بحيث جازت نسبة تأليف الكِتَاب إليه يَطَّرِدُ في معظم ما ذكرته المَصَادِر من كتبه، أي كتب أبي نصر، بدلالة تشابه عنوانات جمهرة منها مع عنوانات كتب للأصمَعِيّ.

وغاية ما ذكرته مَصَادِر ترجمة أبي نصر من عنوانات كتبه عشرة، هي: الشجر والنبات، والزرع والنخل، وما يلحن فيه العامة، والإبل، وأبيات المعاني، والخيل، واشتقاق الأسماء، والجراد، واللبأ واللبن، والطير[٥٥]، ومن ضمن المعروف من مُصَنّفات الأصمَعِيّ سبعة كتب تشبه عنواناتها عنوانات سبعة كتب من مُصَنّفات أبي نصر المتقدمة الذكر[٥٦]، والراجح أن منهج تأليف أبي نصر لهَذهِ الكتب هو منهجه في تأليف (الفَرْق) نفسه.

بقي من مستلزمات توثيق نسبة كِتَاب (الفَرْق) إلى أبي نصر الباهلي أمران، الأول: السكوت عن

(٥٣) يُنْظَرُ: مُعْجَم الأدباء (ط. عباس) ١/٢٢٧، والوافي بالوَفَيَات (ط. ريتر) ٦/٢٩٦.

(٥٤) يُنْظَرُ: مراتب النحويين ٨٢، والفهرست ١/١٥٨، ومُعْجَم الأدباء (ط. عباس) ١/٢٢٧، والوافي بالوَفَيَات (ط. ريتر) ٦/٢٩٥، وبغية الوعاة ١/٣٠١، والمزهر ٢/٤٠٨، وسلم الوصول ١/١٣٣ وفيه (أبو عبيد).

(٥٥) يُنْظَرُ: الفهرست ١/١٥٩ وصيغة عنوان الكتاب الثالث فيه (ما تلحن)، وتاريخ مدينة السلام ٥/١٨٣ وأخَلَّ بِذكْرِ الكُتُب (٥، ٧ – ١٠)، ومُعْجَم الأدباء (ط. عباس) ١/٢٢٧، وإنباه الرواة ١/٧١ وأخَلَّ بِذكْرِ الكُتُب (٧ – ١٠)، والدر الثمين ٢٥٤، والوافي بالوَفَيَات (ط. ريتر) ٦/٢٩٥ وأخَلَّ بِذكْرِ الكتاب العاشر، والنجوم الزاهرة ٢/٣١٥ وأخَلَّ بِذكْرِ الكُتُب (٣ – ١٠)، وبُغيةُ الوُعاةِ ١/٣٠٢ وصيغة عنوان الكتاب الأول فيه (النبات والشجر)، وسلم الوصول ١/١٣٣ وأخَلَّ بِذكْرِ الكُتُب (٢، ٤، ٦، ٨ – ١٠)، وصيغة عنوان الكتاب الأول فيه (النبات) فقط، والكتاب الخامس (المعاني) فقط.

(٥٦) يُنْظَرُ: اشتقاق الأسماء للأصمعي (المقدمة) ٢٤ – ٣٩.

ذكـر هـذا الكِتَـاب في ضمن مـا ذكرتـه مَصَادِر ترجمتـه مـن مُؤَلّفاتـه، والآخر: غيـاب التصريح باسمه في مَخْطُوطة الكِتَاب.

وتوجيـه سـكوت مَصَـادِر ترجمـة أبي نصر عـن ذكـر كِتَاب (الفَـرْق) في ما ضمن مـا ذكرته مـن مُصَنّفاته معروف مألـوف يعلمه بالضرورة المهتمـون بتوثيـق الكتب القديمة، ذلـك أن عامة مَصَادِر التراجم لم يشـترط لها مُؤَلّفوها الإحاطة التامة بذكـر مُصَنّفات المُتَرْجَمـين، ولذلك وجدنا تفاوتـا في مَصَـادِر ترجمة أبي نصر نفسـها من حيث عدد ما ذكره كل مصدر من مُؤَلّفاته.

وتكاد تشـمل هَذهِ الحقيقة سائر علماء العَرَبيّة ورواتهـا في العصـور كلها، ومن أقربهـم إلى أبي نصر شـيخه الأصمَعِيّ، إذ أخلَّ بذكـرِ طائفةٍ من مُصَنَّفاتِه أوسعُ إحصاءٍ حَديثٍ لها، وهو الإحصاءُ الـذي تَضمَّنتْـهُ مُقدّمـة تحقيق كِتَابه (اشـتقاق الأسـماء) الـذي تقدَّمـتْ الإحالةُ إليـه في موضع قريـب، ومنها كِتَابُ (التذكـرة)، وكِتَابُ (الحلي)، وكِتَاب (الغول)، وكِتَاب (نظائر الأفعال)، وكِتَاب (الضاد والظاء)[٥٧].

وأمـا غيـاب التصريح باسـم أبي نـصر الباهليّ في مَخْطُوطـةِ الكِتَاب فهو أمرٌ مألـوفٌ، ونظائره مـن المَخْطُوطـاتِ المَجْهُولَـةِ أو المَنسـوبةِ إلى غيرِ أصحابِها ليست بالقليلة، والسببُ الرئيسُ في ذلك أغلاط النَّسْخ.

ومن الفوائدِ المُوجَزة التي يَسـوغ ذكرُها هنا احتمالُ اعتمادِ ناسـخِ الكِتَاب على نُسْـخَةٍ سابقةٍ اقتصر ناسـخُها من صيغةِ اسم المُؤَلّف التامّة على نَسَـبِهِ، أي (الباهليّ) فقط، ثـم حدثَ التحريفُ في هَذهِ الصيغـة المثبتة على صفحة عنوان النُسْـخَة المَخْطُوطـة المنقولـة عن تِلْـكَ النُسْـخَة الأولى من (الباهلي) إلى (الهذلي).

وثمة شاهد آخر لهذا التحريف وردت الإشارة إليـه في مصـدر قديم اشـترك مُحَقّـق المَخْطُوطة المَجْهُولَة المنشـورة بنسـبتها إلى أبي حاتم، أعني أسـتاذنا الدكتـور حاتـم صالح الضامن نفسـه، في تحقيقـه، ووجـود هذا الشـاهد يُعَـزِّزُ القناعةَ باحتمال حدوث نظائر له، بسبب ما بين (الباهلي) و (الهذلي) من تقارب في رسم الحروف[٥٨].

المَصَادِر والمراجِعُ[٥٩]

- أَدَبُ الخَـواص: الوزيـر المغربـي، الحسـين بـن عـلي، ت٤١٨هـ، تحـ: حمد الجـاسر، دار اليمامـة، الرياض ١٩٨٠م.
- أسـماءُ الكُتُبِ المتمم لكشـف الظنون: رياضي زادة، عبد اللطيف بن مُحَمَّـد، ت ق١١هـ، تحـ: د. مُحَمَّد أَلتونجي، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- إشـارةُ التعيين في تراجم النحاة واللُّغَويّين: اليماني، عبد

(٥٧) مـن الكتـاب الأول اقتبـاس في القرط عـلى الكامل (حـواشي ابن السـيد) ٥٠٧، ومن الكتـاب الثاني اقتباس مطول في الكشكول ٢ / ١٢٥، ومن الكتاب الثالث اقتباس في حاشية نسخة الأصل من كتاب مبادئ اللغة (ط. العلمية) ١٥٠، ومـن الكتاب الرابع اقتباس في أدب الخواص ١١٨، والكتاب الأخير مذكور في كتاب أسماء الكُتُب المتمم لكشف الظنون ٢٠٩.

(٥٨) يُنْظَرُ: دقائق التصريف ٢٨٧.

(٥٩) المعلومات التامة عن اسـم المؤلف وسنة وفاته تذكر عند ورود اسمه أول مرة.

الباقـي بن عبـد المجيـد، ت٧٤٣هـ، تحـــ: د. عبد المجيد دياب، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسـات الإسـلامِيّة، شركة الطباعة العَرَبيّة السعودية، الرياض ١٩٨٦م.
- اشـتقاقُ الأسـماء: الأصمَعِـيّ، عبـد الملـك بـن قريب، ت٢١٦هـ، تحـ: د. رمضان عبـد التواب، ود. صلاح الدين الهادي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٠م.
- الاقتضاب في شرح أدب الكِتَاب: ابن السـيد البطليوسي، عبد الله بـن مُحَمَّد، ت٥٢١هـ، تحـ: مُصْطَفَى السـقا و د. حامـد عبد المجيد، دار الشـؤون الثقافية العامة، بغداد ١٩٩٠. نـشرة أخرى: تصحيح: عبد الله البسـتاني، مط. الأدبية، بيروت، ١٩٠١م.
- إنبـاهُ الرُّواةِ على أنباهِ النُّحاةِ: القفطيّ، عليّ بنُ يوسـف، ت٦٢٤هـــ، تحـــ: مُحَمَّـد أبو الفضـل إبراهيـم، المكتبةُ العَصريَّة، صيدا – بيروت ٢٠٠٤م.
- البداية والنهاية: ابن كثيرٍ الدمشـقي، إسماعيل بن عمر، ت٧٧٤هـــ، تحـــ: د. عبد اللـه عبد المحسـن التركي، دار هجر، القاهرة ١٩٩٧م.
- بُغيَة الوُعاةِ: السّيوطيّ، جلالُ الدين عبدُ الرحمنِ بنُ أبي بكر، ت٩١١ه، تحـ: مُحَمَّد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العَرَبيّة، القاهرة، ١٩٦٥م.
- البُلغَة في تراجـمِ أئمةِ النَّحْوِ واللُّغَة: الفيروزآبادي، مجدُ الديـنِ مُحَمَّد بن يعقوب، ت٨١٧ه، تحـــ: مُحَمَّد المصري وحسـان أحْمَد راتب المصري، دار سـعد الدين، دمشـق، ٢٠٠٠م.
- تاريـخُ الأدبِ العَرَبـيّ: كارل بروكلمان، ترجمة: د. عبد الحليم النجار و د. السـيد يعقـوب بكر و د. رمضان عبد التواب، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٤ – ١٩٨٣.
- تاريخ التُّرَاث العَرَبيّ: د. فؤاد سزكين، منشورات جامعة الإمام مُحَمَّد بن سـعود الإسـلامِيّة، إدارة الثقافة والنشر، الرياض ١٩٨٨– ١٩٩١م.
- تاريـخ الطبري: الطبري، مُحَمَّد بـن جرير، ت٣١٠هـ، تحـــ: مُحَمَّـد أبـو الفضـل إبراهيـم، ط٢، دار المعارف، القاهرة ١٩٦٨م.
- تاريـخ مدينة السـلام: الخطيـب البغـدادي، أحْمَد بن علي، ت٤٦٣هـ، تحـ: د. بشـار عواد معروف، دار الغرب الإسلامِيّ، بيروت ٢٠٠١م.
- تحفـة المجـد الصريـح في شرح كِتَاب الفصيـح: اللبلي، أحْمَد بن يوسف، ت٦٩١ه، تحـ: عبد الملك الثبيتي، مكتبة الآداب، القاهرة ١٩٩٧م.
- جمهـرة اللُّغَـة: ابن دريد، أبـو بكر مُحَمَّد بن الحَسَـن الأزدي، ت٣٢١ه، مـط. مجلس دائرة المعـارف حيدرآباد الدكن، ١٣٤٤ه.
- الـدر الثمين في أسـماء المُصَنّفين: ابن السـاعي، علي بن أنجب، ت٦٧٤ه، تحـ: أحْمَد شـوقي بنبين ومُحَمَّد سعيد حنشي، دار الغرب الإسلامِيّ، تونس ٢٠٠٩م.
- دقائق التصريف: المؤدب، القاسـم بن مُحَمَّد، ت ق٤هـ، تحـــ: د. أحْمَـد ناجي القيسي و د. حاتـم صالح الضامن و د. حسـين تورال، مط. المجمع العِلمـيّ العراقي، بغداد ١٩٨٧م.
- الديبـاج: أبو عُبَيدَةَ، مَعْمَـر بن المثنى، ت٢٠٩هـ، تحـ: د. عبد الله سـليمان الجربوع و د. عبد الرحمن سـليمان العثيمين، مكتبة الخانجي، القاهرة ١٩٩١م.
- رسـالتان في اللُّغَة لأبي سـعيد الأصمَعِيّ (كِتَاب الفرق، وكِتَاب الشاء): الأصمَعِيّ، تحـ: د. صبيح التميمي، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة ١٩٩٢م.
- سُـلَّم الوصـولِ إلى طبقـاتِ االفحـول: حاجـي خليفة، مُصْطَفَى بن عبد الله القسطنطينيّ العثمانيّ، ت١٠٦٧ه، تحـ: محمود عبد القادر الأرناؤوط، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامِيّة، استانبول ٢٠١٠م.
- طبقات النَّحْويين واللُّغَويّين: أبو بكر الزبيديّ، مُحَمَّد بن الحَسَن، ت٣٧٩هـ، تحـ: مُحَمَّد أبو الفضل إبراهيم، ط٢، دار المعارف، مصر ١٩٨٤م.
- العبـاب الـزاخـر واللـباب الـفاخر: الصغاني، مُحَمَّد بن الحَسَن، ت ٦٥٠ هـ (الحروف: س، ط، غ، ف): تحـ:

الشـيخ مُحَمَّد حَسَـن آل ياسـين، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد ١٩٧٩ – ١٩٨٧م.
- الفَـرْق: ابن فـارس اللُّغَويّ، أَحْمَـد، ت ٣٩٥هـ، تحـ: د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة ١٩٨٢.
- الفَـرْق: الأصمَعِـيّ، (من ضمنِ: رسـالتان في اللُّغَةِ لأبي سعيدٍ الأصمَعِيّ).
- الفَـرْق: اللُّغَـويّ، ثابتُ بنُ أبي ثابـت، ت ق٣هـ ، تحـ: د. حاتم صالح الضّامن، ط٣، مُؤَسَّسـة الرسـالة، بيروت ١٩٨٨م.
- الفَرْق في اللُّغَة: قُطرُب، مُحَمَّدُ بنُ المُستنير، ت بعد ٢١٠هـ، تحـ: د. خليل إبراهيـم العطية، مكتبة الثقافـة الدينية، القاهرة.
- فهـرس مَخْطُوطاتِ النَّحْوِ والـصَّرفِ واللُّغَةِ والعروضِ في جامعةِ الإمام مُحَمَّد بن سـعود الإسلامِيّة: د. علي حسين البواب، الرياض، ١٩٨٧م.
- الفهرسـت: ابن النديم، مُحَمَّد بن إسـحاق، ت٣٨٠هـ، تحـ: أيمـن فؤاد سـيد، مُؤَسَّسـة الفرقان للـتراث، لندن ٢٠٠٩م.
- القـرط على الكامـل (طرر وحواشي الوقشي، هشـام بن أَحْمَـد، ت٥٧١هـ، وابن السـيّد البطليـوسيّ، على الكامل للمُـبرد) جمَعَهـا وزادَ فيها: ابن سـعد الخـير الأنصاريّ البَلنـسيّ، عـلي بـن إبراهيـم، تحـ: ظهـور أَحْمَـد أظهر، أطروحـة دكتـوراه، جامعة بنجـاب، لاهور – باكسـتان ١٩٦٩م.
- كشـف الظنـون عن أسـامي الكُتُـبِ والفُنـون: حاجي خليفة، دار إحياء التُّرَاث العَرَبيّ، بيروت.
- الكشـكول: بهاء الدين العاملي، مُحَمَّد بن حسن بن عبد الصمد، ت١٠٣١هـ، مُؤَسَّسة الأعلميّ، بيروت ١٩٩٩م.
- مبـادئ اللُّغَـة: الخطيب الإسـكافي، مُحَمَّد بـن عبد الله، ت٤٢١هـ، دار الكتب العِلميّة، بيروت، ١٩٨٥م.
- مختاراتٌ مـن المَخْطُوطات العَرَبيّة النـادرة في مَكتباتِ تركيا: رمضان ششـن، منشـوراتُ وقف الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامِيّة (إيسار)، استانبول ١٩٩٧م.
- المُخَصَّـص: ابن سـيده، علي بن إسـماعيل، ت٤٥٨هـ، مط. بولاق، القاهرة ١٣١٦هـ.
- مراتـبُ النَّحْويين: أبـو الطيّبِ اللُّغَويّ، عبـد الواحد بن علي، ت٣٥١هـ، تحـ: مُحَمَّد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العَرَبيّ – بيروت، دار الكِتَاب الحديث، الكويت.
- المزهـر في علوم اللُّغَة وأنواعها: جلال الدين السـيوطي، تحـ: مُحَمَّد أبو الفضـل إبراهيم وعلي مُحَمَّـد البجاوي، المكتبة العصريّة، صيدا – بيروت ١٩٨٧م.
- مُعْجَـمُ الأدَباء: الحموي، ياقوت بن عبد الله، ت٦٢٦هـ، دار الكتب العِلميّة، بـيروت ١٩٩١. نشرة أخرى: تحـ: د. إحسان عباس، دار الغرب الإسلامِيّ، بيروت ١٩٩٣م.
- مُعْجَـمُ تاريخِ التُّرَاثِ الإسـلامِيّ في مكتبـاتِ العالم: علي الرضـا قره بلـوط وأَحْمَد طوران قره بلـوط، دار العقبة، قصيري – تركيا.
- النجـوم الزاهـرة في ملـوك مـصر والقاهـرة: الأتابكي، يوسـف بن تَغري بَردي، ت٨٧٤هـ، دار الكُتُبِ العِلميّة، بيروت ١٩٩٢م.
- هدية العارفين: البغدادي إسماعيل باشا بن مُحَمَّد أمين، ت١٣٣٩هـ، دار إحياء التُّرَاث العَرَبيّ، بيروت.
- الـوافي بالوفيـات: الصفـدي، صـلاح الديـن خليـل بن أيبك، ت٧٦٤هـ، تحـ: هلمـوت ريتر، ط٣، المعهد الألماني للأبحاث الشرقية، دار صادر، بيروت ١٩٩١م.
- وفيات الأعيان: ابن خلكان، أَحْمَد بن مُحَمَّد، ت٦٨١هـ، تحـ: د. إحسان عباس، دار صادر، بيروت الدوريات:
- الفـرق: أبـو حاتـم السجسـتاني، سـهل بـن مُحَمَّـد، ت٢٥٥هـ، تحـ: د. حاتـم صالح الضامـن، مَجَلَّة المجمع العِلميّ العراقي، مج٣٧ – ج١، ١٩٨٦م.
- كِتَاب (الديباج) المنسوب إلى أبي عُبَيدَةَ دراسة في تحقيق النسـبة: د. علي محسـن بادي، مَجَلَّة كليّـة التربية للعلوم الإنسانيّة والتربويّة/جامعة بابل، العدد ٣٣، ٢٠١٧م.